

تقرير

قطر تهجر «أوبك» هرباً من السعودية: إلى زعامة «عالم الغاز»

استبقت الدوحة القمة الخليجية واعلنت «خلم» منظمة «أوبك» ومنذ خلفها رعاية الرياض النفطية. القرار القطري ارضقته الإمارة المقاضمة من جارتها الرياض وابو ظبي بمشاريع طموحة للريادة في قطاع الغاز، في مسعى لم يتعد عن دوافع سياسية بتوقيته رغم نصي الدوحة

انتظرت قطر حتى عشية القمة الخليجية المرتقبة الأحد في السعودية، وكذلك موعد اجتماع مصري لدول «أوبك» بشأن الأسعار، لتعلن انسحاباً مفاجئاً من المنظمة التي تضم غالبية البلدان المصدرة للنفط. لا تأثير ملموساً للانسحاب الذي سيدخل حيز التنفيذ مطلع 2019 (بداية الشهر المقبل)، نظراً إلى أن الدوحة تعد أحد اصغر

أعضاء منظمة أوبك، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

علق مندوب إيران لدى «أوبك» حسين كاظم بور أردبيلي على خروج قطر من المنظمة بالقول «إنه أمر مؤسف جداً، ونتفهم خيبة أملهم». ورأى أردبيلي أن انسحاب الدوحة يظهر خيبة أمل المنتجين الصغار من الدور المهيمن للجنة المراقبة التي تقودها السعودية وروسيا. وأضاف «هناك الكثير من أعضاء أوبك الآخرين أصيبوا بخيبة الأمل من اتخاذ لجنة المراقبة الوزارية المشتركة قرارات أحادية الجانب بخصوص الإنتاج من دون توافق أوبك المسبق والضروري» مشدداً على أي تخفيضات في الإمدادات يجب أن تأتي فقط من الدول التي زادت إنتاجها. في غضون ذلك، تستعد إيران لإقرار موازنتها السنوية التي تدخل حيز العمل في آذار/مارس المقبل. وأشار المتحدث باسم الهيئة الرئاسية في البرلمان، بهروز نعمتي، إلى أن الخطوط العامة للموازنة المقترحة من الحكومة تتوقع صادرات البلاد من النفط الخام بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا، ويسعر 54 دولاراً للبرميل الواحد.

أعضاء منظمة أوبك، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

تواصل وزارة المال المصرية سياستها في تحسين المزيد من الاموال لخزانة الدولة بطرق مختلفة، في إطار الوصول إلى نسبة نمو تصل إلى 5,8%، وتخفيض نسبة العجز السنوي عبر زيادة حصيلة العائدات الضريبية. لكنها هذه المرة ابتكرت «حلاً» من دون فرض ضرائب جديدة، إذ فاجأ وزير المال، محمد معيط، جميع الشركات العاملة في الأسواق بتحرير سعر صرف ما يسمى «الدولار الجمركي»، الثالث بمعدل 16 جنهماً مصريةاً للدولار الواحد، وهو القيمة التي تسد بها الرسوم على الواردات ضمن الجمارك والضرائب المدفوعة بالعملة الأجنبية. وهذا سعر شبه ثابت منذ أكثر من عام رغم تذبذب

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة

من دول الخليج، وهي منظمة



الكعب، تخطط لزيادة إنتاج الغاز المسال إلى 110 ملايين طن بحلول 2024 (اف ب)

ان بلاده ستعلن منتصف 2019 عن الشركات التي ستخارها لتوسعة الدولة القطري لشؤون الغاز في العالم وتششاركه قطر مع إيران)، كاشفاً عن أن الدوحة تخطط لبناء أربع وحدات إضافية لإنتاج الغاز برمبل من النفط، والتي تنتج يوميا 600 ألف برميل من النفط، وهي عضو في «أوبك» منذ 57 عاما (1961)، أرفقت الخطوات، لكن لا يمكن الجزم بأنه سيكون غير ذي جدوى من الناحية الاقتصادية والتجارية، خصوصا أنه لم يخرج بشكل ارتجالي ومتسع. في موازاة الاستعداد لإعلان الإمارة قطر صاحبة الاحتياطات الضخمة من الغاز، والتي تنتج يوميا 600 ألف برميل من النفط، وهي عضو في «أوبك» منذ 57 عاما (1961)، أرفقت

قرارها بقرارات حول مشاريع عملاقة لإنتاج الغاز وتصديره، ووفق وزير الاقتصاد القطري لشؤون الطاقة، فإن الدوحة تخطط لزيادة إنتاج الغاز

إيران)، كاشفاً عن أن الدوحة تخطط لبناء أربع وحدات إضافية لإنتاج الغاز برمبل من النفط، وهي عضو في «أوبك» منذ 57 عاما (1961)، أرفقت

قرارها بقرارات حول مشاريع عملاقة لإنتاج الغاز وتصديره، ووفق وزير الاقتصاد القطري لشؤون الطاقة، فإن الدوحة تخطط لزيادة إنتاج الغاز

إيران)، كاشفاً عن أن الدوحة تخطط لبناء أربع وحدات إضافية لإنتاج الغاز برمبل من النفط، وهي عضو في «أوبك» منذ 57 عاما (1961)، أرفقت

نحو نصف التخفيضات التي كانت مرتقبة لأسعار السيارات ذات المشأ الأوروبية، التي من المقرر أن تكون الأورتنها للسيارات ذات محرك أقل من 1600 سي سي» دون جمارك، وسط تأكيدات حكومية بأنه لا نية لغرض أي نوع آخر من الضرائب أو الرسوم على هذه السيارات.

في المقابل، تراهن الحكومة على سيارات جديدة تصنع محليا من «الهيئة العربية للتصنيع» لتكون بسعر أقل من الأوروبية المعفاة من الجمارك، علما بأن استراتيجة الحكومة لدعم صناعة السيارات لم يتم الانتهاء منها بعد ولم تدخل حيز التنفيذ، رغم تأكيد الدولة أن هذه الاستراتيجية ستدعم الصناعة المحلية للسيارات. وحالياً ذهبت تقديرات انخفاض أسعار السيارات الأوروبية بنحو 10% أدراج الرياح مع قرار «المالية»، إذ لن تزيد نسبة الانخفاض على 5%، وسط ترقب مزيد من القرارات.

هكذا، لم يكن مفاجئاً وسط السياسات المالية الحالية القائمة على التوسع في الاقتراض والضرائب والرسوم، إعلان وزير المال الاستعداد لطرح سندات بالعملة الأجنبية على الأقل في الربع الأول من العام المقبل، لكن هذه الإصدارات لن تكون بالدولار أو اليورو، إذ قال إنه لم يتخذ قرار بهذا الخصوص، بل سيبحث مع البنك المركزي، كما أعلن معيط إصدار صندوق سيادي جديد بأكثر من عملتين بناء على جولة أجراها في أسواق شرق آسيا، وذلك «لتنوع الأسواق التي تصدر السندات المصرية فيها»، مشيراً إلى أن هناك طروحات محلية أيضاً في البورصة لشركات تمتلكها الحكومة، لكنها «بانتظار موافقة رئيس الوزراء» على محددات طرحها». وقال الوزير إن هذه الإصدارات ستأتي بعد الحصول على الشريحة الخامسة من قرض «صندوق النقد الدولي» قبل نهاية الشهر الجاري، إذ سيبدأ مليارا دولار إلى «البنك المركزي» ليضافا إلى الاحتياطي.

مقالة

احتجاجات جديدة في الأردن:

الليبرالية تفشل في الأطراف دائما

محمد فرج

لم يكن إسقاط حكومة هاني الملقى في هبةً أيار الماضي، ولا حتى الإعلان عن تكليف حكومة جديدة، أكثر «لباقة» من سابقتها. كافيًا لإيقاف موجة الاحتجاجات والسيطرة عليها؛

ما كان يكفي عندها هو التصريح من دون مواربة: «سنسحب قانون ضريبة الدخل من النقاش في مجلس النواب». وهذا ما كان، ليعطي الحكومة الجديدة مشعًا لتصريحات ووعود جديدة، التي على ما يبدو بدأت تتعرض هي الأخرى لانتقادات حادة، قد تعرض أصحابها لموجة مشابهة لأيار الماضي؛ حيث بدأت تتفاعل دعوات إلى اعتصامات جديدة في المكان نفسه الذي احتشد فيه الألاف.

ومع الدعوات الجديدة، طرحت أسئلة جديدة متعلقة بهذا التحرك، ليس مبركاً الحكم على الفريق الوزاري الجديد؟ من نصف سنة الآن على تكليف الحكومة الجديدة، ومن الواضح أن رصيد الإنجازات العملية – كما هو متوقع على – يراوح مكانه، معيداً إنتاج النهج السابق نفسه الذي سارت عليه كل الحكومات في الأردن. فقانون الضريبة الذي أسقط حكومة الملقى، عاد وأقرّ في حكومة الرزاز، مع تعديلات طفيفة، لا تذكر، ما يؤكد أن هامش المناورة مع المؤسسات المالية لا يتغير مع مجيء رئيس وزراء من أبنائها وموظفيها السابقين.

الحكومة التي قدمت نفسها بثوب ليبرالي منذ البداية، ما زالت متمسكة بالوصفة الجبرية والحكوم عليها بالغسل سلفاً، وهو الأمر الذي قد يسرع في تحركات جديدة ضدها، فهي تراهن على تخفيض النفقات في القطاع العام، ودمج المؤسسات الحكومية، وتحصيل أعلى مبالغ ممكنة من الضرائب لسداد الديونية، ورفع نسبة الاستثمار الخارجي المباشر لتوفير فرص العمل.

تعد الحكومة برفاه قائم تعيشه الأجيال القادمة، بعد استثمار فعال وحذر لأموال الضرائب التي يدفعها الجيل الحالي، معادلة بسيطة تقتضي حرق جبل لصالح جبل يلحق، وهي الدعاية الواهمة نفسها التي تبنيها الحكومات الليبرالية في الأطراف.

فتعيش كل الأجيال على وعود المستقبل، ويحرق واحداً تلو الآخر، وجبل الرفاهية – بكل بساطة – لا يأتي! السؤال الذي يطارد حكومة الرزاز، هو نفسه الذي طارد سابقتها، وهو السؤال المطروح نفسه على النظام السياسي برمته، كيف يمكن للدولة أن تحصل على الأموال، وكيف يجب عليها أن تنفقاها؟ لإجابة الرزاز لا تختلف عن إجابات سابقه، وتحديداً بعد إعادة الهيكلة عام 1989، وبرنامج الخصخصة الشامل عام 1996، الدولة تعتمد على الاستثمار الخارجي في تأمين فرص العمل، والقطاع العام يتقلص ويتحول ما يتبقى منه إلى حفرة عميقة للفساد، ولا دور مباشراً للدولة في إدارة المشاريع الاقتصادية والبنية التحتية، إنها تنظم السوق وتستفيد منه ضريبياً فقط.

إنه في الوصفة ذاتها؛ تقلص النفقات، وإدارة السوق وتنظيمه، وجمع الضرائب، دون أي نيات أن تكون الدولة «صاحب العمل المنتج الأكبر»، وهنا تكمن العقدة المركزية التي لا تفكر أي حكومة في الأردن في الاقتراب منها: استرداد الأصول المتعلقة بالموارد الطبيعية، ومشاريع البنية التحتية من كهرباء، ومياه ومواصلات، وتكون الدولة مسؤولة مباشرة عن العمليات التشغيلية والميزانيات المالية، وتزيد صادراتها وتربح من مشروعاتها «وهذا مختلف تماماً عن دور الوسيط أو المنظم». هذا هو المعنى الوحيد للاقتصاد المنتج، الذي يرتد إيجاباً على مصلحة أبناء البلد.

تحمل تعبيرات الرزاز عن العمل المنتج تشويبات جذرية؛ فالعمل المنتج برأيه هو فرص العمل التي تؤمنها فرص الاستثمار، والدولة تأخذ الضرائب من عمليات السوق التي ينمتها الاستثمار، والدخول الجيد للأفراد. وهذا ما كان يحدث على مدار العقود الماضية، وكانت الدولة لا تعثر على كفايتها من هذه المصادر، فستستد من مجدداً من المؤسسات المالية لتعود على مواطنيها بضرائب جديدة، وهذه هي البائثة التي لن يتمكن الرزاز من الإلات منها، لأنها ببساطة النتيجة الطبيعية لتجربة الوصفة الليبرالية في الأطراف.

تستطيع الليبرالية في المراكز المصنعة الأوروبية الاعتماد على الضرائب المفروضة على شركاتها التي تحوز حصصاً عالية جداً في السوق العالمي، وهذا ما يؤهلها أساساً لتوفير برامج رعاية اجتماعية لمواطنيها، ولكن هذه الأسواق التي توفر الرخاء الأوروبي في بلداننا، لن يسير النهر بالاتجاه العكس، لا مع الرزاز ولا مع غيره! إضافة إلى الشبهوات التي أحدثها الرزاز على المعنى، فقد تخلى أيضاً عن المنطق العام الذي قدمه للاردنيين حال تكليفه؛

نحن في كل الأحوال نعيش مرحلة جديدة تماماً في ما يتعلق بأدوات إدارة الجموع، وفنون التشديد، وهذه الأدوات الجديدة تفتح الأبواب على كل الاحتمالات، إما التلاعب بالناس لصالح صراعات في أجهزة الدولة، وإما تسهيل الوصول إليها لصالح مشروع تغيير اجتماعي يتحرك من الأسفل، وتعزيز المزيد من الثاني يتطلب المشاركة (بمعناها الواسع) وليس الانكفاء.

استعداد الناس عال للمشاركة في جولة جديدة من التغيير الاجتماعي، ولكن غياب التنظيم ما زال يظهر كعائق أخيل، فأشكل العمل الجديدة من الشبكات هي إعادة إنتاج للنمط الفرنسي القديم في ثورة الطلبة 1968 «هبة أركان بلا جنود» أو حتى الجديد «السترات الصفراء»، وهذا الذي لم يثمر الكثير، وإن سبب ارتباكاً مؤقتاً في المشهد العام.

هبة من تشارك التيارات المنظمة، من النقابات والأحزاب «أو أي منظمة جديدة»، فما سيملأ حالة الفراغ هو تلاعبات تيارات السلطة أو الفوضى أو الفوص أكثر في قاع الإحباط الجماعي.

ما قبله

ودله

اجره رئيس المكتب السياسي

لحركة «حماس»، إسماعيل هنية،

جعله الصلته هدفها إيجاد حشد

مضاد لقرار تدفع به الولايات

المتحدة في اروةة الجمعية

العامة للامم المتحدة لتجريم

الحركة، بعدما تخطت واشنطن

الملاحظات بروكس حول صيغة

السيروم الذي سيعرض للتصويت

الخمس المقبل، واتصه هنية

وتركها، طالباً من الوء، محمد

جواد ظريف، معارضة المساروم

الذي وصفه بأنه، مقدم ضد

رذ ظريف بتأكيد دعم بلاده

، دحرف، الشعب الفلسطيني»،

كذلك، هاتف هنية مولود

جاوليل اوفعله الذي قال إن انقرة

«ستقوم بكل ما يلزم من أجل

عدم إمرار هذا القرار»،

(الأخبار)